



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: www.jtuh.org/**Sawsan Sabeeh Hamdan**

College of Basic Education/ Al-Mustansiriyah University

Hanan Ali Askar

College of Basic Education/ Al-Mustansiriyah University

* Corresponding author: E-mail :
sawsan73@uomustansiriyah.edu.iq**Keywords:**

Land use, residential neighborhoods, Sadr City

ARTICLE INFO**Article history:**

Received	30 Jun 2024
Received in revised form	6 July 2024
Accepted	6 July 2024
Final Proofreading	26 Aug 2025
Available online	26 Aug 2025

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

Journal of Tikrit University for Humanities

Urban Land Use in Dense Residential Neighborhoods Sector 48 in Sadr City as a Model

A B S T R A C T

The significance of the research is to examine the context of the rapid transformations taking place in Baghdad, particularly in Sadr City, which is one of the most densely populated and spatially complex areas. Sector 48 represents one of the vital residential sectors within Sadr City and it is characterized by a diverse mix of land uses, including residential, commercial, and service-related functions, among others. This diversity makes it an important model for studying spatial distribution and various land uses. Accordingly, this study aims to analyze the pattern of urban land use within this sector, identify the planning challenges it faces, and propose developmental recommendations that contribute to enhancing land-use efficiency and achieving sustainable urban development.

© 2025 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: <http://doi.org/10.25130/jtuh.32.8.3.2025.08>

استعمالات الأرض الحضرية في الأحياء السكنية المكتظة قطاع ٤٨ في مدينة الصدر أنموذجاً

سوسن صبيح حمدان/ كلية التربية الاساسية/ الجامعة المستنصرية

حنان علي عسكر/ كلية التربية الاساسية/ الجامعة المستنصرية

الخلاصة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في سياق التحولات السريعة التي تشهدها مدينة بغداد، ولا سيما في مدينة الصدر التي تُعد من أكثر المناطق كثافة سكانية وتعقيداً من حيث التنظيم المكاني، يُشكّل قطاع ٤٨ أحد

القطاعات السكنية الحيوية في مدينة الصدر، ويتميز بتنوع استعمالات الأرض فيه ما بين السكنية والتجارية والخدمية وغيرها، مما يجعله نموذجاً مهماً لدراسة التوزيع المكاني والاستعمالات المختلفة للأرض، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتحليل نمط استعمالات الأرض الحضرية في هذا القطاع، وتحديد التحديات التخطيطية التي تواجهه، بهدف تقديم مقترحات تنموية تسهم في تحسين كفاءة استخدام الأرض وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

كلمات مفتاحية: استعمالات الارض، الاحياء السكنية، مدينة الصدر

المقدمة

تُعد استعمالات الأرض الحضرية من أبرز المؤشرات التي تعكس مستوى التنظيم العمراني وكفاءة الإدارة الحضرية في أي مدينة، إذ تسهم في تشكيل البنية المكانية وتوجيه النمو السكاني والعمراني بشكل متوازن، وتبقى مشكلة التنمية الحضرية واحدة من أكثر المشكلات تعقيداً في المناطق المكتظة من المدن لاسيما مدن الدول النامية، التي تفتقر الى تطبيق قواعد التنمية المستدامة، وغياب التخطيط السليم وغياب القوانين المنظمة لإدارة حضرية جيدة، مما ساهم بزيادة العجز في توفير الحاجات المتصاعدة لحجم السكان المتزايد من الخدمات (السكن، الصحة، التعليم، البنى التحتية، الخدمات البلدية)، دفع بطبيعة الحال الى حدوث نمو عشوائي كمي ونوعي لاستعمالات الأرض في المناطق الحضرية، كمحاولة لسد النقص الحاصل في حجم هذه الخدمات، وأكثر المناطق التي تشهد حراكاً عشوائياً مكانياً تلك المكتظة بالسكان في مدينة بغداد، وتعد مدينة الصدر واحدة من هذه المناطق، التي تشهد احياءها السكنية نمواً مستمراً بشكل غير مخطط، وتم اختيار المحلات السكنية ضمن القطاع (٤٨) في مدينة الصدر الاولى كموضوع لهذا البحث.

يمكن طرح الافكار التي يدور حولها موضوع البحث بالتساؤلات التالية:

١. هل يعكس التوزيع الحالي لاستعمالات الأرض الحضرية في منطقة الدراسة نمطاً تخطيطياً منظماً يُسهم في تحقيق التوازن الوظيفي وتلبية احتياجات السكان؟
٢. هل هناك اختلالات مكانية ووظيفية تؤدي إلى سوء استغلال الأرض وظهور مشكلات عمرانية واجتماعية تؤثر سلباً على واقع التنمية الحضرية في القطاع؟
- ٣- كيف ساهم غياب التخطيط الحضري السليم في ظهور أنماط عشوائية لاستعمالات الأرض؟

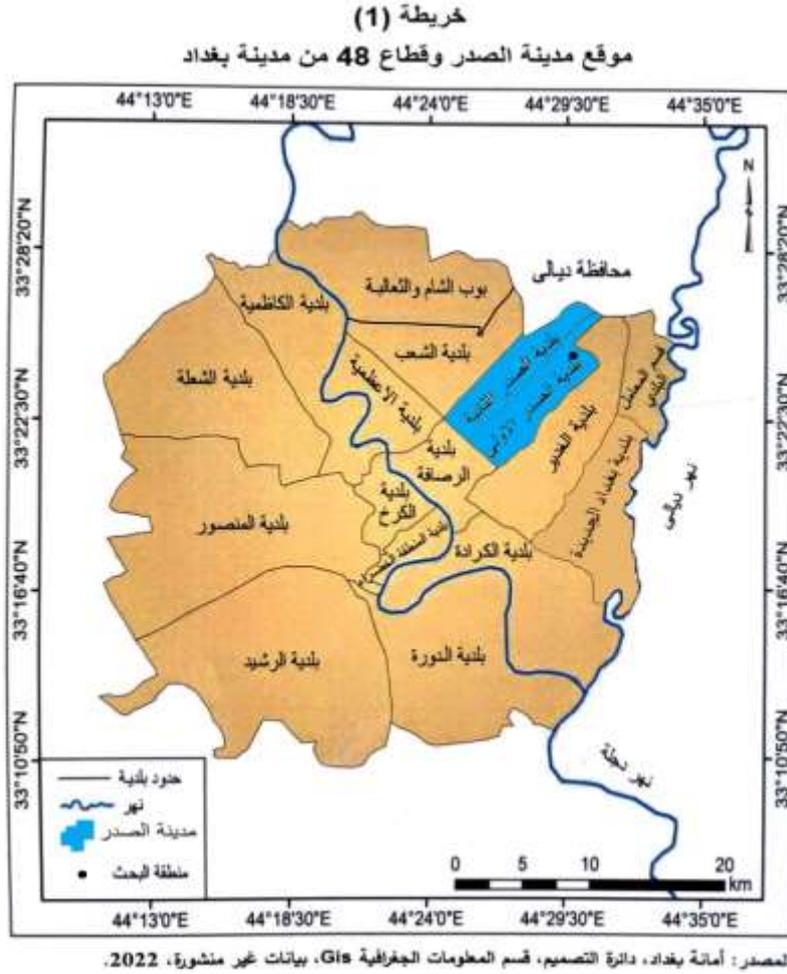
يفترض البحث أن التوزيع الحالي لاستعمالات الأرض الحضرية في قطاع ٤٨ بمدينة الصدر لا يتم وفق معايير تخطيطية منظمة، مما أدى الى حدوث خلل مكاني ووظيفي، أثرت سلباً في كفاءة استخدام الأرض وجودة البيئة الحضرية، مما يعيق تحقيق تنمية عمرانية متوازنة ومستدامة في القطاع.

كما يفترض البحث أن غياب التخطيط الحضري السليم يؤدي إلى نشوء أنماط عشوائية وغير متجانسة في استعمالات الأرض، ينتج عنها تداخل غير منظم بين الوظائف السكنية والتجارية والخدمية، مما يسهم في تراجع جودة البيئة الحضرية وزيادة الضغط على الخدمات والبنية التحتية في القطاع.

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد الاحياء السكنية الحيوية في مدينة الصدر، وهو (قطاع ٤٨)، الذي يُعد مثلاً حياً للتحديات التي تواجه استعمالات الأرض الحضرية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والنمو العمراني العشوائي. ويسلط البحث الضوء على واقع توزيع الاستعمالات المختلفة (السكنية، التجارية، والخدمية)، ويُظهر مدى تأثير غياب التخطيط الحضري على الأداء المكاني للمنطقة، كما تبرز أهمية البحث في تقديم معلومات مكانية تساعد الجهات المختصة وصناع القرار في وضع رؤى وخطط مستقبلية لتحسين كفاءة استخدام الأرض، وتحقيق توازن وظيفي يسهم في تطوير القطاع عمرانياً وخدمياً، ويعزز من جودة الحياة الحضرية لسكانه.

الموقع والموضع

تقع منطقة الدراسة ضمن مدينة الصدر (بلدية الصدر الاولى والثانية) الواقعة شرق مدينة بغداد، بين دائرتي العرض ٢٠° - ٣٣° و ٢٦° - ٣٣° شمالاً وخطي الطول ٢٥° - ٤٤° و ٣٠° - ٤٤° شرقاً، بمساحة اجمالية (٤٨.٨ كم^٢) (الرزاق و مهدي، ٢٠٢٠، صفحة ٦٨)، يحدها من الشمال محافظة ديالى وبلدية الشعب، ومن الجنوب بلدية الغدير، ومن الشرق بلدية الاعظمية أما اجزاؤها الجنوبية الشرقية فتحدها بلدية الرصافة (خريطة ١).



مدينة الصدر بشكل عام يعود تاريخ تأسيسها الى العام ١٩٥٩، بعد تنفيذ مشروع اسكان اصحاب الصرائف في شرق بغداد، كانت ناحية تابعة لقضاء الأعظمية، وبعد ان توسعت مكانياً بفعل زيادة الحجم السكاني فيها، اصبحت قضاء عام ١٩٧٠ (العاني و شلش، ٢٠١٤، صفحة ٥٢٠)، وتعد المنطقة مشروعاً سكنياً يهدف إلى توفير مساكن للعائلات الفقيرة والمحرومة، وذلك في إطار مشاريع التنمية الحضرية التي كانت تُنفذ في بغداد في تلك الحقبة، كان الهدف هو تلبية احتياجات السكان الذين يعيشون في مناطق عشوائية أو متدهورة في بغداد، بالإضافة إلى استيعاب موجات الهجرة من الريف إلى المدينة، مع مرور الوقت، أصبحت مدينة الصدر من أكبر المناطق السكنية في مدينة بغداد، الامر الذي أدى الى تقسيمها الى بلديتين (الصدر الاولى والصدر الثانية)، وقد شهدت المدينة تطوراً في بنيتها التحتية والخدمات على الرغم من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها، وعانت المدينة من تدهور كبير في الوضع الأمني والبنية التحتية، مما أثر بشكل مباشر على جودة الحياة في المنطقة.

تتكون المدينة من مجموعة من المحلات السكنية قسمت الى قطاعات بلغت (٨٠ قطاعاً) والقطاع (٤٨) هو أحد القطاعات التي تتبع المدينة الصدر الاولى (خريطة ٢)، الذي يتمركز بالجانب الشرقي من المدينة عند تقاطع دائرة العرض ٣٩° - ٣٣° مع خط الطول ٣٧° - ٤٤°، ويعد من القطاعات السكنية

الرئيسية داخلها، يتميز هذا القطاع بالكثافة السكانية العالية، يبلغ عدد السكان فيه حوالي (٨٠٠٠) نسمة بمساحة اكم^٢.



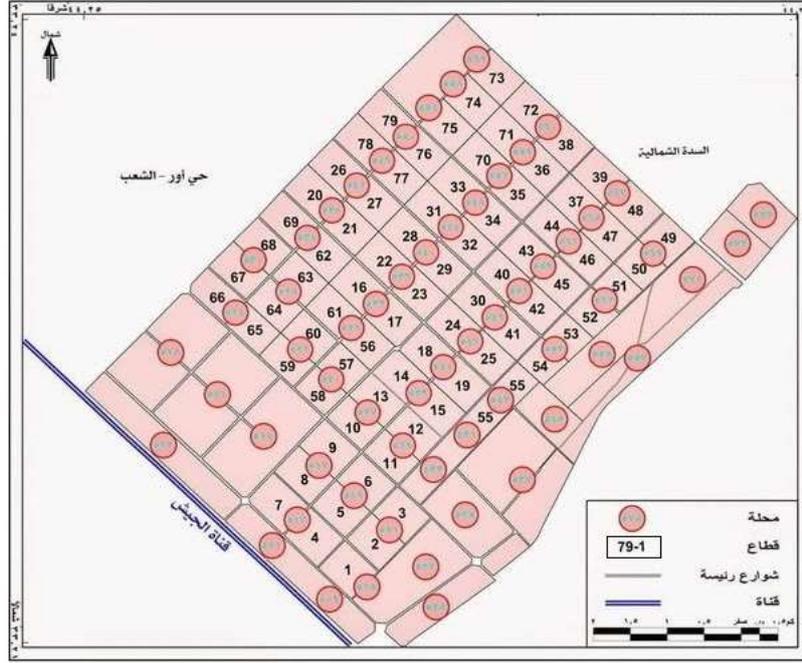
استعمالات الأرض الحضرية في الحي السكني

يرتبط مفهوم استعمالات الارض باهتمام الانسان المباشر ونشاطه ومدى تفاعله مع البيئة المحيطة، فهي الاعمال التي يقوم بها الانسام ضمن مساحة محددة من الارض، مستغلاً امكاناتها الطبيعية، عن طريق الاستغلال الامثل لإمكاناته البشرية، فهي تمثل متطلبات الانسان من الارض للعيش عليها واستعمالها لأغراض الحياة المختلفة (فليح و هامل، ٢٠١٨، صفحة ٤١)، وليس هناك استعمالات موضوعة ضمن لائحة او تصنيف موحد يمكن تطبيقها على اي مكانٍ وفي أي زمان، وانما هناك واقع يحدد العناصر التي يمكن ادراجها ضمن تقسيم استعمالات الارض ضمن حيز مكاني معين خلال مدة معينة (محمد، ٢٠١٧، صفحة ١٩)، وعليه تختلف استعمالات الارض من حيث النوع والمساحة التي تحتلها حسب متطلبات المكان وحاجات السكان فيه، وهذا لا ينطبق على مساحة المدينة الكلية فحسب وانما اي جزء من اجزائها، فيمكن تطبيق ذلك على الوحدات الاصغر التي تتألف منها قطاعات المدينة وهي الاحياء السكنية.

والحي السكني ما هو إلا نموذج حضري محدد المساحة يتمحور حول مركز وحواف واضحة المعالم، ومزيج من الانماط السكنية والانشطة والفعاليات، ومواقع بارزة من المباني العامة وشبكة من الشوارع المتكاملة، إلا أنه خالٍ من حركة المرور العابرة، فهو وحدة مكانية مكثفية ذاتياً من الخدمات اليومية قدر الامكان (عباس، ٢٠١٩، صفحة ٧٧)، ويعد الحي السكني اللبنة الاساسية للمدينة، فهو منطقة سكنية تضم مجموعة من العائلات التي تربطها ببعضها علاقات اجتماعية كثيرة، وقد اتخذ المخططون هذا المفهوم كوحدة اساسية ينطلقون منها عند المباشرة بعملية تخطيط المناطق السكنية من اجل جعل كل حي وحدة سكنية متجانسة بقدر الامكان من الناحية الاجتماعية والاقتصادية (الهيبي، ٢٠٠٢، صفحة ٦٢٠)، ويلعب التخطيط العمراني دوراً رئيساً في تشكيل الأحياء السكنية حيث يتم تصميمها لتلبية احتياجات السكان من حيث الخدمات المساحية العامة، كما أنّ التفاعل الاجتماعي داخل الحي السكني يعتمد على تصميمه، فالأحياء التي تحتوي على مساحات خضراء ومناطق تجمع تسهم في تعزيز الجوانب الاجتماعية، وتأتي الاستدامة التي اصبحت محوراً مهماً في تخطيط الاحياء السكنية في المدينة، حيث يتم التركيز على تقليل التأثير البيئي وتحسين جودة الحياة (Zhon, 2017, p. 69).

عند التخطيط للأحياء السكنية في مدينة الصدر تم الاعتماد على الشكل الشبكي (رقعة الشطرنج) (خريطة ٣)، تحتل استعمالات الارض مساحة مستوية تقريباً وواسعة، وقد اعتمد هذا النمط في التخطيط لاستيعاب الحجم السكاني الكبير، دون وجود فضلات مساحية غير مستغلة، فالبيوت والمساحات متصلة مع بعضها البعض مما ادى الى زيادة واضحة في الكثافة السكانية والاسكانية والسكنية (فليح و هامل، ٢٠١٨، صفحة ٤٢).

خارطة (3)
توزيع القطاعات والمحلات السكنية في مدينة الصدر

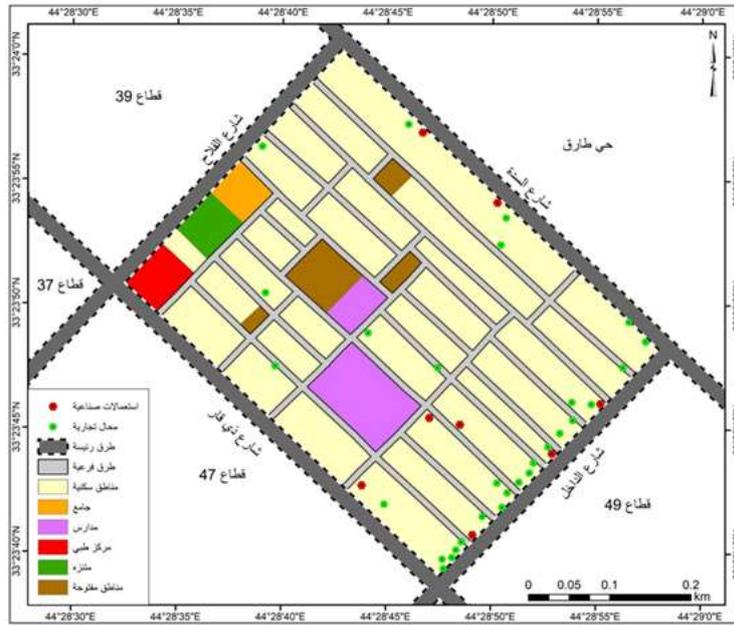


اولاً/ الاستعمال السكني

تزداد اهمية الوظيفة السكنية مع زيادة نسبة التحضر، وتشغل اوسع مساحة في اي مدينة في العالم، اذ تتراوح نسبة ما تشغله من مساحة الارض المعمورة في العادة بين ٣٠. ٤٠%، وترتفع هذه النسبة في مدن الدول النامية، كما هو الحال في المدينة العراقية، نتيجة التوسع الافقي لهذا الاستعمال، لذا قد تصل نسبة ما يشغله من المساحة المعمورة الى ما يقارب ٦٠% لاسيما في المدن الكبيرة مثل مدينة بغداد، وعلى الرغم من اتساع نطاق هذا الاستعمال الا انه ضعيف امام المنافسة على الارض مع الوظائف الاخرى (التجارية والصناعية)، فسرعان ما يتخلى عن مواضعه التي يشغلها لصالح الاستعمالات الاقوى (مجد، ٢٠١٧، صفحة ٢٠)، لذا نجد العديد من الاحياء السكنية تعاني زحفاً لنشاطات اخرى كالنشاط التجاري، والتي يتغير صنف استعمال الارض لصالحه، أو يشغل اجزاء من الدور السكنية كواجهات المنازل لاسيما تلك المطلة على الشوارع التجارية.

قطاع ٤٨ من القطاعات الواقعة شرق المدينة، يتمتع بوصول جيد إلى الشوارع الرئيسية مثل شارع الفلاح، يحتوي على مزيج من السكن النظامي وشبه النظامي، مع وجود تجاوزات عمرانية نتيجة للزيادة السكانية، والاستخدام السكني هو الغالب، مع وجود محال تجارية صغيرة وأسواق شعبية محلية منتشرة في أرجائه (خريطة ٤).

خريطة (4)
توزيع استعمالات الأرض في القطاع 48 من مدينة الصدر



المصدر: الدراسة الميدانية بالاعتماد على: جمهورية العراق، الهيئة العامة للمساحة ببغداد، 2020، بمقياس رسم 1:500000.

أغلب الأبنية السكنية تتألف من طابق واحد أو اثنين، ويتجاوز عدد الوحدات السكنية في القطاع (١٠٠٠) وحدة سكنية، تتميز ببناء شعبي بسيط مبني بالبلوك أو الطابوق، والكثافة السكانية مرتفعة جداً بسبب عدد السكان الكبير في وحدة مساحية صغيرة ٨٠٠٠ نسمة/كم، وأفراد الأسرة مرتفع في معظم المنازل، مما يفرض توسعاً رأسياً للوحدة السكنية أو توسعاً أفقياً يظهر بشكل تجاوزات التصميم الاصلي للوحدة، معظم السكن في القطاع ملك صرف، والبعض مؤجر بشكل رسمي أو غير رسمي.

اهم التحديات التي يواجهها الاستعمال السكني في منطقة البحث هي الكثافة السكانية العالية مما يؤدي إلى تحويل بعض الفضاءات المفتوحة إلى أبنية سكنية، مع تداخل الاستخدامات الاخرى، حيث تحتوي بعض المنازل على محال أو ورش، مما يحدث خطأً بين الاستعمال السكني والتجاري، فضلاً عن تردي الخدمات لاسيما شبكات الصرف الصحي والمياه والكهرباء، كما تنتشر العشوائيات رغم وجود تخطيط أولي، إلا أن التوسع السكاني تجاوز الإمكانيات التصميمية الأصلية، إلا أن هناك تحسناً تدريجياً بفعل بعض المشاريع المحلية.

ثانياً / الاستعمال التجاري

ان الاستعمال التجاري في أي منطقة يتمثل بزيادة الاعمال ذات الطابع الربحي بالمقارنة مع أي نشاط آخر، ويطلق على المكان الذي يشهد تركزاً كثيفاً للمحلات التجارية اسم (المنطقة التجارية)، والتي تتعامل بمختلف السلع والبضائع، كما تضم بعض الصناعات الخفيفة والحرف اليدوية، وبعض الخدمات ذات

الطابع التجاري كالخدمات المالية والمصرفية، والوسطاء والوكلاء ومكاتب المحامين وعيادات الاطباء والمؤسسات التي تقدم خدمات طبية، وغيرها من الخدمات التي تهدف من استثمار نشاطها الى الربح وزيادة الدخل، في ظل معياري الربحية التجارية والربحية الاجتماعية (حسين و جاسم، ٢٠٢١، صفحة ٢٣١)، والخدمات التجارية، تلعب دوراً مهماً في تحسين جودة الحياة داخل الأحياء السكنية، حيث توفر للسكان إمكانية الوصول إلى احتياجاتهم اليومية دون الحاجة إلى التنقل لمسافات طويلة، ووجود هذه الخدمات بالقرب من المناطق السكنية يعزز مفهوم التنمية المستدامة، حيث يقلل من الاعتماد على وسائل النقل ويشجع على المشي والتنقل بالدراجات (Forman, 2014, pp. 343, 373).

يشكل الاستعمال التجاري أحد الأنماط الرئيسية في توزيع استخدامات الأرض الحضرية، وله دور محوري في تنشيط الاقتصاد المحلي وخدمة السكان، وعلى الرغم من سيادة الطابع السكني في مدينة الصدر، إلا ان الاستعمال التجاري يظهر بشكل واضح في بعض القطاعات، ومنها قطاع ٤٨، الذي يشهد نشاطاً تجارياً ملحوظاً ناتجاً عن الكثافة السكانية العالية وارتفاع الطلب على الخدمات والسلع الأساسية، يتركز الاستعمال التجاري في قطاع ٤٨ على الطرق والمحاور الرئيسية (خريطة ٤)، لاسيما (شارع الفلاح)، الذي يُعد من الشوارع الحيوية والمزدحمة، وتنتشر المحال التجارية على شكل وحدات صغيرة ضمن الواجهات السكنية أو في أسواق شعبية متفرقة، وتشتمل الأنشطة التجارية على محال بيع المواد الغذائية (بقالة، خضروات، لحوم)، والمواد المنزلية والكمالية، ومحال الهواتف النقالة وخدمات اتصالات (جدول ١).

جدول (١)

استعمالات الارض التجارية في القطاع ٤٨ لسنة ٢٠٢٥

العاملين	العدد	نوع الاستعمال التجاري
١٢	٦	مواد غذائية
٣	٣	مواد منزلية وكماليات
٦	٣	مواد انشائية
٤	٢	خدمات الهاتف النقال والاتصالات
١٠	٥	حلاقة
٣٥	١٩	المجموع

المصدر الدراسة الميدانية

واهم ما يميز الاستعمال التجاري في منطقة الدراسة هي العشوائية فالعديد من المحال التجارية لا تتبع تخطيطاً رسمياً، بل تظهر في أماكن غير مخصصة لهذا النشاط، كاستغلال مساحة من الأرصفة، أو الاركان من الشوارع الداخلية، فضلاً عن التداخل في الوظائف حيث تستغل واجهات الوحدات السكنية أو الطابق الأرضي منها، إضافة الى محدودية التنظيم اذ تفتقر الأسواق إلى مواقف سيارات، وتُعاني من سوء التنظيم وضعف البنى التحتية الخدمية، الامر الذي يتسبب معه الى انتشار النفايات الصلبة وبالتالي

تدهور بيئة الحي السكني وارتفاع معدلات التلوث البصري، وأغلب الأنشطة التجارية مشاريع صغيرة بتمويل فردي أو عائلي، ما يعكس الطابع الاقتصادي الشعبي للقطاع.

وأهم التحديات التي تواجه اصحاب المحال التجارية هو عدم توفر تراخيص رسمية للعديد منها مما يُعرضها للإغلاق، وان انعدام التنظيم وعشوائية النمو، تتسبب بازدحام مروري حول المحال والأسواق، خاصة خلال فترات الذروة، يرافقها رداءة البنية التحتية والتي تؤثر على نوعية الخدمات والسلع المقدمة. وتتشارك عدة عوامل في استمرار النمو الكمي لهذا الاستخدام، ابرزها الكثافة السكانية العالية التي تخلق طلباً يوميةً مستمرًا على السلع، والافتقار إلى مراكز تسوق نظامية يدفع السكان إلى الاعتماد على المحال الصغيرة المنتشرة داخل الأحياء، ويشجع على تزايدها، لاسيما في المناطق القريبة من الشوارع الرئيسية والتي ترتفع فيها الجدوى الاقتصادية للمحال.

ثالثاً / الاستعمال الصناعي

على الرغم من اهمية الاستعمال الصناعي في المدن عموماً، وتتنوع انماطه وانواعه، وخصوصيته التي تفرض عليه التواجد في مناطق معينة من المدينة دون غيرها، لاسيما الصناعات الملوثة وتلك التي تتطلب مساحات واسعة، لحاجتها الى منشآت لإقامة خطوط الانتاج المتنوعة، ومنشآت اخرى كوحدات تخزينية، مع ذلك تنتشر العديد من الصناعات ذات الطابع الخدمي والحرفي، الخفيفة والبسيطة في المناطق السكنية، والتي تظهر بشكل منفرد او متجمع موزعة بين الاحياء السكنية مستفيدة من رخص الارض وسهولة الوصول وامكانية تزويد الاسواق بمنتجاتها (الموسوي، ٢٠١٨، صفحة ١٠٠)، فالصناعات الخفيفة، مثل الورش الصغيرة والمصانع غير الملوثة، غالباً ما تكون جزءاً من النسيج الحضري، حيث توفر فرص عمل للسكان المحليين دون التأثير السلبي الكبير على البيئة، هذه الصناعات يمكن أن تعزز الاقتصاد المحلي من خلال دعم الأعمال التجارية الصغيرة وتحفيز النمو الاقتصادي داخل الأحياء السكنية، كما انها أقل تأثيراً على البيئة مقارنة بالصناعات الثقيلة، لكنها قد تؤدي إلى بعض المشكلات مثل زيادة حركة المرور والضوضاء في المناطق السكنية (Forman، ٢٠١٤، صفحة ٣٤٣).

رغم أن الاستعمال الصناعي في مدينة الصدر عموماً لا يُعد من الاستخدامات الرئيسية للأرض، إلا أن بعض الصناعات الخفيفة والحرفية تنتشر في عدة قطاعات سكنية، ومنها قطاع ٤٨، الذي يشهد تداخلاً واضحاً بين الاستخدامات السكنية والصناعية الخفيفة (خريطة ٤)، مدفوعاً بالكثافة السكانية والحاجة المحلية إلى الخدمات والمنتجات اليومية، ففي منطقة البحث تبرز مجموعة من الأنشطة الصناعية الخفيفة، التي تمارس ضمن المنازل أو المحال الصغيرة المدمجة بالسكن (جدول ٢)، وأبرزها:

- ١-أفران الخبز والسمون وهي من أكثر الأنشطة شيوعاً، حيث توجد عدة أفران تقليدية موزعة داخل الأحياء. تعمل على تلبية الطلب اليومي للسكان، بعضها يعمل بالحطب أو الغاز، ويتسبب أحياناً في تلوث بيئي محلي (دخان، حرارة).
- ٢-ورش الحدادة والتي تنتشر على أطراف الطرق الفرعية أو في محال صغيرة ضمن الوحدة السكنية، وتقدم خدمات تصنيع الأبواب والشبابيك أو الأثاث المحلي.
- ٣-صناعة الألمنيوم (الشبابيك والأبواب) وهي عبارة عن ورش صغيرة غالباً ما تكون غير مرخصة، ويُشغلها عمال محليون.
- ٤-الخطاطة وصناعة الملابس وتُمارس داخل المنازل من قبل النساء غالباً، وتشمل تفصيل العباءات أو خياطة الملابس التقليدية.
- ٥- تصنيع الحلويات أو المعجنات المنزلية وتنتج بكميات صغيرة وتُباع في الأسواق القريبة أو عن طريق الطلبات.

جدول (٢)

استعمالات الارض الصناعية في القطاع ٤٨ لسنة ٢٠٢٥

العاملين	العدد	نوع الاستعمال الصناعي
١٠	٣	المخابز وصناعة المعجنات
٥	٢	المطاعم والمقاهي
٢	١	الخطاطة
٣	١	الحدادة
٤	٢	صناعة الابواب والشبابيك الالمنيوم
١	١	تصليح الدراجات النارية
٢	٢	مصور
٢٧	١٢	المجموع

المصدر الدراسة الميدانية

وتتميز استعمالات الارض الصناعية في منطقة الدراسة بانها صناعات تُمارس بدون تراخيص رسمية، داخل وحدات سكنية أو محال غير مصنفة صناعياً، وان انتشارها بين الوحدات السكنية يؤدي إلى تداخل وظيفي واضح يسبب إزعاجاً أو تلوثاً بسيطاً للسكان، الا انها تُغطي حاجات السكان اليومية لاسيما من المواد الغذائية، دون الحاجة للانتقال إلى مناطق بعيدة.

غير ان تواجدها داخل المحلات السكنية يتسبب بتأثيرات البيئية والعمرانية سلبية اهمها الضوضاء والمخلفات لاسيما من قبل في ورش الحدادة والنجارة، وتدهور بيئة السكن نتيجة للحرارة والدخان الناتج

عن الأفران، كما لوحظ من خلال الدراسة الميدانية توسع العديد من المؤسسات الصناعية على حساب الفضاءات العامة أو الأرصفة.

رابعاً/ استعمالات الارض الخدمية

يُعد قطاع ٤٨ في مدينة الصدر من القطاعات السكنية التي تعاني من ضغط سكاني مرتفع نتيجة الكثافة السكانية العالية، مما يفرض تحديات واضحة على مستوى توزيع وتوافر الخدمات الأساسية، وتتمثل أبرز أنماط الاستعمالات الخدمية في هذا القطاع في الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، والتي تُعاني بدرجات متفاوتة من القصور وضعف التنظيم.

١- الاستعمال التعليمي

تختلف مساحات ونسب الخدمات التعليمية بين مدينة وأخرى و بين حي سكني وآخر وذلك لاعتمادها بالدرجة الأكبر على أعداد السكان، ان الخدمات التعليمية تعد من الخدمات المهمة بالنسبة للسكان كونها تجعل من السكان قادرين على ممارسة واجباتهم بكفاءة لانهم الاساس في عملية التنمية فهي المحرك لجميع الانشطة، كما وتعد أحد اهم المرتكزات الاساسية في اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والذهنية، وان عملية توزيع مؤشرات الخدمات التعليمية وخاصة المؤسسات التعليمية وأبنيتها تمثل مشكلة امام التحاق التلاميذ والطلاب بها، بالإضافة الى التأثير على كفاءة هذه الخدمات (علي، ٢٠٢٠، صفحة ١٧٩).

يتوفر في قطاع ٤٨ عدد من المدارس الحكومية (ابتدائية ومتوسطة واعدادية) موزعة على أساس الجنس من اهم المدارس الابتدائية (مدرسة بنت الهدى للبنات ومدرسة الورود للبنين ومدرسة يثرب للبنين)، المدارس الاعدادية للبنين فقط (اعدادية قاسم المبرقع، واعدادية اولياء الله)، وتفتقر منطقة الدراسة الى ثانوية للبنات، حيث تعتمد هذه الفئة من السكان على المدارس الثانوية الموجودة في القطاعات الأخرى، ومعظم الطالبات في هذه المرحلة يحصلون على تعليمهم الثانوي من مدرسة في (القطاع ٥٠)، ومع ان المدارس تخدم شريحة واسعة من السكان، الا ان هذه المؤسسات التعليمية تُعاني من الاكتظاظ الكبير في الصفوف الدراسية، ونقص الأبنية المدرسية فتتشارك عدة مدارس في بناية واحدة (صورة ١) (جدول ٣)، مما ادى إلى تقسيم الدوام الى ثنائي أو ثلاثي، وتراجع في مستوى البنية التحتية (غياب المختبرات، سوء المرافق الصحية).

وقد لوحظ من خلال الزيارة الميدانية للمدارس ارتفاع في اعداد الكادر التعليمي بالنسبة الى المدارس الاعدادية، والسبب في ذلك يعود الى ان اكثر نصف اعضاء الهيئة التدريسية محاضرين خارجيين أو عقود مؤقتة ليسوا على الملاك الدائم.

صورة 1
مجموعة من المدارس في القطاع 48



المصدر: التقطت الصورة بتاريخ 2025 /5/5

جدول (٣)
الخدمات التعليمية في القطاع ٤٨ لسنة ٢٠٢٥

نوع المدارس	العدد	الكادر التعليمي	عدد الصفوف	عدد التلاميذ	عدد الابنية المدرسية
الابتدائية	٣	٨٩	٥٤	١٦٨٠	١
الاعدادية	٢	١٢٣	٣٢	١٧٨٠	١
المجموع	٥	٢١٢	٨٦	٣٤٦٠	٢

المصدر : الدراسة الميدانية، زيارات الى المدارس بتاريخ ٢٠٢٥ /٥/٥

٢- الاستعمال الصحي

تعد الخدمات الصحية إحدى أهم المرتكزات الأساسية التي تساهم في بناء وتقويم المجتمعات الحضرية ، فهي عنصراً رئيسياً في التطور الحضاري والاجتماعي والاقتصادي للبلد الذي يتحدد من خلال كفاءة وكفاية الخدمات الصحية التي يحصل عليها أفراد المجتمع ، وتبدو أهمية الخدمة الصحية لتعلقها بصحة وحياة الإنسان (الاسدي، ٢٠٢٠، صفحة ٥٤).

يعاني القطاع ٤٨ من ضعف نسبي في التغطية الصحية، حيث يقتصر على الخدمات الصحية التابعة للقطاع الخاص، والمركز الصحي الحكومي الذي يلجأ اليه سكان المنطقة يوجد ضمن (القطاع ٤٦)، حيث ان كل ٣ . ٤ قطاعات تكون مخدومة من مركز صحي واحد، أمّا (مجمع السلامي الطبي) فهو مجمع تابع للقطاع الخاص يتمركز في القسم الغربي من منطقة الدراسة يطل على شارع الفلاح، والمبنى المستغل لهذا الاستعمال كان ملجأ خلال عقد الثمانينيات، يحتوي على ٣ عيادات للأطباء باختصاصات مختلفة وصيدلية واحدة ومختبر للأشعة ومختبر للتحاليل المرضية، كما يوجد عدد من عيادات الاطباء تتوزع بشكل متفرق بين المحلات السكنية (جدول ٤).

جدول (٤)
الخدمات الطبية في القطاع ٤٨ لسنة ٢٠٢٥

نوع الخدمات الطبية	العدد*	العاملين**
عيادات الاطباء	٨	١٦
الصيدليات	٦	١٢
مختبرات التحاليل المرضية	٣	٨
مختبرات الاشعة	١	٣
المجموع	١٨	٣٩

المصدر الدراسة الميدانية

* يشمل عدد المؤسسات المتفرقة بين المحلات السكنية مضاف اليها المؤسسات ضمن مجمع السلامي الطبي.
** يشمل العاملين في هذا القطاع الاطباء المتخصصين والكادر المساعد لهم ولجميع المؤسسات.

غير أنّ هذه المؤسسات لا تستوعب الأعداد الكبيرة من المراجعين، ولذلك يعتمد السكان غالباً على العيادات الخاصة والصيدليات في مناطق أخرى من مدينة الصدر، التي تقدم خدمات أولية، فضلاً عن المراكز الصحية في القطاعات المجاورة أو في مستشفيات بغداد العامة، مما يرهق الأهالي مادياً، وتُعاني هذه الخدمات في منطقة الدراسة من نقص الكوادر الطبية، وضعف في تجهيزات الرعاية الأولية، ورداءة البنية التحتية الصحية (ازدحام، قدم البناء، نقص الأدوية).

٣- الاستعمال الترفيهي

يعد الاستعمال الترفيهي الأضعف حضوراً في القطاع ٤٨، إذ يفترق إلى الحدائق العامة والمساحات الخضراء المجهزة، والمراكز الشبابية أو القاعات الرياضية الرسمية، ويقتصر الترفيه على بعض المقاهي الشعبية والقاعات الرياضية الخاصة، ويعتمد السكان على ساحات شعبية غير مهيأة يُمارس فيها الأطفال كرة القدم، أو على الفضاءات الترابية العشوائية ومنتزه للأطفال لا تتوفر فيه عناصر السلامة أو الخدمات الأساسية (صورة ٢)، كما تضطر العائلات إلى التنقل إلى قطاعات أو مناطق أخرى للبحث عن أماكن ترفيه.

صورة 2
متنزه للأطفال في قطاع 48



المصدر: التقطت الصورة بتاريخ 2025 /5/5

٤ - الاستعمال الديني

الاستعمال الديني للأرض يُقصد به تخصيص مساحات من الأرض لإقامة منشآت دينية مثل المساجد، الحسينيات، الجوامع، أو الحوزات، والتي تمثل جزءاً مهماً من البنية الاجتماعية والروحية في المجتمع الحضري، يضم القطاع ٤٨ جامعاً واحداً فقط يخدم سكان القطاع كافة (جامع الامام زين العابدين(ع))، يُعد هذا العدد قليلاً جداً وغير كافٍ مقارنة بعدد السكان المرتفع في القطاع، والذي يتميز بكثافته السكانية العالية، مما يدل على ضعف شديد في تخصيص الأرض للاستعمال الديني، فالمسجد الوحيد في القطاع لا يقوم فقط بدور العبادة، بل يُعد مركزاً مهماً للتواصل المجتمعي، والتوجيه الديني، وحل بعض القضايا الاجتماعية، الا ان ضعف البنية التحتية الدينية يُضعف من أثر هذه الوظائف الحيوية، ويقلل من فرص نشر التوعية الدينية والثقافة الإسلامية.

يظهر مما تقدم ان الحي السكني انعكاساً مصغراً للمدينة التي ينتمي إليها، والتي تضم بين جنباتها عشرات وربما مئات الأحياء المشابهة، وفي المدن الكبيرة مثل بغداد، تتنوع وظائفه واستخداماته بشكل ملحوظ، مما يسهم في تلبية احتياجات سكانه والسعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبهذا يُتاح للأفراد الحصول على مستلزمات الحياة الأساسية دون الحاجة إلى التنقل لمسافات طويلة، قدر الإمكان.

الاستنتاجات

١. يشكل الاستعمال السكني النسبة الأكبر من مساحة الأرض في القطاع، مع كثافة سكانية مرتفعة جداً، ساهمت بانتشار انماط من السكن العشوائي غير المنظم والذي يظهر بشكل تجاوزات على المساحة السكنية المخططة وتجزئة للعديد من الوحدات السكنية.

٢. رغم التنوع في استعمالات الأرض الأخرى الى جانب الاستعمال السكني، الا ان منطقة البحث تفتقر الى خدمات مهمة لاسيما الخدمات الترفيهية والتعليمية والصحية من حيث الكم والنوع، فقلة عدد الابنية

المدرسية سبب ضغطاً كبيراً على خدمات البنية التحتية التعليمية، وهذا ينعكس على جودة الخدمة المقدمة للسكان ضمن الفئة العمرية التعليمية، اما بالنسبة للخدمات الترفيهية فهناك غياب تام لاستعمالات الارض الترفيهية، فلا توجد حدائق عامة أو ساحات لعب، مما يضعف من جودة الحياة، كما تفتقر منطقة البحث الى الخدمات الصحية (الحكومية) ويقتصر الامر على خدمات القطاع الخاص والتي تشكل عبئاً مادياً كبيراً على شريحة واسعة من مجتمع المنطقة.

٣. تظهر في منطقة البحث مشكلات في البنية التحتية للنقل وخدمات، فشبكة الطرق تعاني من الاكتظاظ وسوء الصيانة، مع غياب النقل العام الفعال، فضلاً عن الضعف في خدمات (الكهرباء، والماء والمجاري).

التوصيات

١. إعادة تنظيم استعمالات الأرض وفق تخطيط حضري شامل يعيد التوازن بين الاستعمالات السكنية والخدمية (تعليمي، صحي، ديني، ترفيهي).
٢. إنشاء مرافق تعليمية وصحية إضافية مع تحديث الموجودة حالياً، بما يتناسب مع الكثافة السكانية.
٤. توسعة وتحسين شبكة الطرق والبنية التحتية داخل القطاع، مع توفير النقل العام داخلياً وخارجياً.
٥. استحداث مساحات خضراء وحدائق ولو صغيرة الحجم، لتوفير متنفس للسكان وتحسين البيئة الحضرية.
٦. تشجيع الاستثمار المحلي في قطاع الخدمات (مثل الأسواق، العيادات، المراكز الثقافية)، وتسهيل الإجراءات لذلك.
٧. إشراك المجتمع المحلي في عمليات التطوير والتخطيط، من خلال المجالس البلدية أو المبادرات المجتمعية.
٨. إجراء مسح حضري شامل لواقع استعمالات الأرض وتحديث البيانات لتكون أساساً لأي خطة تطوير مستقبلية.

المصادر الاجنبية

- 11- Forman, Richard T. T. Towns, Ecology, and the Land. Cambridge: Cambridge University Press, UK, 2014.
- 12- Zhou, Ying. Urban Loopholes: Creative Alliances of Spatial Production in Shanghai's City Center. Berlin, Germany: Birkhäuser, 2017.

References

1. Baraa Kamel Abdul-Razzaq and Salah Abbas Mahdi, "Assessing the Efficiency of Public Hospitals in Sadr City," Diyala Journal, Issue 85, 2020.
2. Bassam Alani and Suhad Hassan Shalash, "The Impact of Population Growth on Environmental Elements in Sadr City," Journal of Basic Education College, Al-Mustansiriya University, Issue 85, Vol. 20, 2014.
3. Turki Humoud Ali, "Analyzing the Historical Distribution Efficiency of Service Geography (Primary Education in Baqubah District Center)," Journal of Studies in History and Archaeology, University of Baghdad, College of Archaeology, Issue 75, 2020.
4. Sanaa Sate Abbas, "Urban Neighborhood Development: An Analytical Study of Housing Projects in Contemporary Trends," Iraqi Journal of Engineering, Architecture, and Planning, Vol. 15, June Issue, 2019.
5. Salah Abbas Mahdi Al-Asadi, "Healthcare Service Efficiency in Sadr City Using Geographic Information Systems," Master's Thesis, College of Arts, Iraqi University, 2020.
6. Suhaib Kamel Faleh and Adel Kareem Hamel, "The Impact of Urban Land Uses on the Social Structure of Cities," Journal of Planning and Development, Vol. 22, Issue 2, 2018.
7. Taha Musahib Hussein and Qasim Nassif Jassim, "Assessing the Efficiency of the Commercial Function in Dujail District," Journal of Basic Education College, University of Babylon, Issue 7, 2012.
8. Fares Al-Heeti, "Urban Planning," Al-Yazouri Scientific Publishing, Jordan, 2002.
9. Farah Ghazi Mohammed, "The Impact of Land Use Changes on the Social Characteristics of Residential Areas," Journal of Engineering and Sustainable Development, Vol. 21, Issue 6, 2017.
10. Mohammed Arab Al-Musawi, "Urban Geography: Between Theory and Practice," Al-Radwan Publishing & Distribution, 1st Edition, Amman, 2018.
11. Forman, Richard T. T. Towns, Ecology, and the Land. Cambridge: Cambridge University Press, UK, 2014.
12. Zhou, Ying. Urban Loopholes: Creative Alliances of Spatial Production in Shanghai's City Center. Berlin, Germany: Birkhäuser, 2017.